بالجمع والتقصير وقلة الفهم فلما علم انهم فرغوا التفت الى السائل الاول
وقال له سالت عن حديث كذا او كذا وصاحبه كذا الى اخر احاديثه وكذا
البيهقي على الى لا فرد فلا متن الى اسناده وفي اسناد لمتنه ولم يخف
عليه موضعه مما قلبوه فاقر له الناس بالحفظ واذعنوا له بالفضل وقد
يقصد بقيد السند فقط ايضا الاعراب اذ لا يختص بفرد واحد فيكون
ذلك فاذا وضع فانه يقصد بقيد راو واحد ايضا الامتحان وهو حرام
لا يقصد الاختبار فقال العراقي في جوازه نظر الا انه اذا فعله اهل
الحديث لا يستنكر حديثا ومن فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وقد
انكر حرمي على شعبة وقال يا بيسي ما صنع قال الحافظ بن حجر وشرط
الجواز ان لا يسئم عليه بل ينهاي باتها الحاجة واما ما انتقل سهل على
رواته فمثاله حديث اذا اقيمت الصلاة فلا تاتوها وانتم تمشون فقد
حدث به في مجلس ثابت البناني مجاج بن عمران الصواف عن يحيى
ابن ابي كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه
وسلم فقطن جرير بن حازم عن ثابت فرواه عنه عن انس فهم فاسنده
حماد بن زيد وانما هو عن يحيى بن ابي كثير هكذا رواه الائمة الحفاظ
من طريقه واما المقلب متنا وهو قليل فهو ان يعطي احد المتنين ما اشتمل
للاخر كحديث ابي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت
ظل عرشه فقد وصل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا يعلم يمينه ما تنفق
شماله فهذا ما انقلب على احد الرواة وانما هو لا تعلم شماله ما تنفق
يمينه هكذا في الصحيحين والفرد وهو قسمان اولها فرد مطلق بان
ينفرد به وهو ما اراده بقوله رواه واحد عن كل احد وسبق حكمه مع
مثاله في الشاذ وثانيهما فرد مقيد بالنسبة الى جهة خاصة وهو
ما قيدونه بثقة كقول في حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرا في الاضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة لم يروه ثقة
الا عن ضمرة بن سعيد المازني فقد انفرد به عن عبد الله بن عبد
الله بن ابي رافع المدني عن النبي صلى الله عليه وسلم واما مسلم
واصحاب السنن وانما قيد بالثقة لرواية الدارقطني من رواية بن
لهيعة وقد ضعفه الجمهور عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عائشة
اوجه

اوجه من بلد معينة وهو المعبر عنه عند هم بما قيدته ببلد فلو قال الناظم
مصر بدل جمع كان اولى لانهم يقيدون ما تفرد به اهل كذا او يريدون الجمع
بها كما قال وقد يريدون واحدا كما ياتي كقول الحاكم في حديث ابي رافع
الطيالسي عن هشام عن قتادة عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدري
قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرا بفاتحة الكتاب وما
تيسر تفرد بذكر الامر فيه اهل البصرة من اول الاسناد الى اخره
وكقوله ايضا في حديث عبد بن زيد في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم
عند مسلم والترمذي وابي داود وزاد ان قوله ومسح راسه بما غير فضل
يده سنة غريبة تفرد بها اهل مصر ولم يشركهم فيها احد فان اراد القائل
بقي له مقيد به اهل بلد كذا واحد فقط من اهل تلك البلدة تحقق في
الاضافة كما يضاف عمل واحد من قبيلة اليها حينئذ من الفرد المطلق
ومثل حديث هشيم البلح بالتمر الحديث فقد قال الحاكم هو من افراد البصريين
عن الدبيلي تفرد به ابو برزة عن هشام بن عروة فجعله من افراد
البصريين وراو واحد منهم او فقد علي راويه كقول لم يروه عن
فلان الا فلان فمثال حديث اصحاب السنن الاربعة من طريق ست
ابن عيينة عن وايل بن داود عن ابنه بكر بن وايل عن الزهري
عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اولم على صفية بسويق
وتمر قال ابو الفضل بن طاهر هو غريب لم يروه عن بكر الا ابنه وايل
ولم يروه عن وايل الا ابن عيينة وكذا قال الترمذي انه حسن
غريب ولم يلزم من تفرد وايل به عن ابنه تفرده به مطلقا فقد
ذكر الدارقطني في علله انه رواه محمد بن الصلت النصري وهو عشاة
فوقية مفتوحة فجيم ساكنة فواو فراء عن ابن عيينة عن زياد بن
سعد عن الزهري بلا واسطة فائده ليس في افراد الفرد المقيد
بنسبة الى جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعفها من حيث كونها افراد لكن
اذا كان المقيد بالنسبة للرواية الثقة فتى لم يروه ثقة الا فلان
فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق لان راويه غير الثقة كالراوي فيقال
فيه هل بلغ من يعتمد بحديثه او لا وفي المفرد بالحديث هل بلغ رتبة
من يجمع بتفرده او لا وما اي شيء مشمول بعلة خفية من علله
في متن او سند مما عموض او خفا عطف تفسير لطرا على الحديث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)